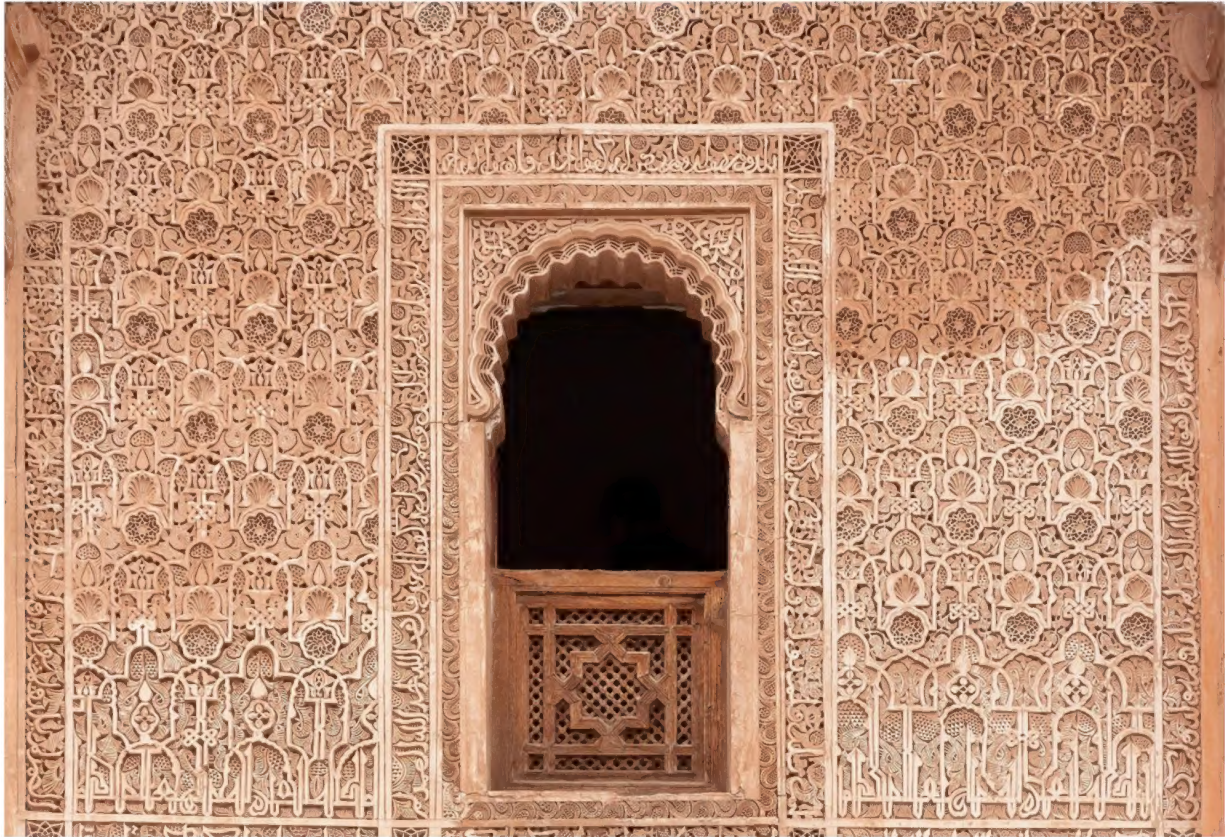




# مدخل نقدي ساخر لعقيدة وحدة الوجود

( مقدمة كتاب نعمة الخريفة في نصرة الشريعة )



الكاتب

أبو الفضل محمد بن عبد الله القونوي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - مدخل -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فأكثر أهل العلم من الأئمة - أئمة الشريعة الإسلامية - من بيّانهم نُكْرَ مَذْهَبِ الْوُجُودِ الْوَاحِدِ. وقد أَوْفَوْا النُّقْصَ عَلَى مُعْتَقَدِهِ وَالْإِزْرَاءَ بِهِ، وأوضحوا - بما لا ريب فيه من الوضوح - كُفْرَ مَنْ تَمَذَّهَبَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ.

وأبدع مَنْ أَعْرِفُ مِنْ أَوْلَثِكَ الْأَعْلَامِ: أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ذَاكَ الْجِهْدُ الْوَرَعُ!

فقد كان - بحقي - الْمُشْخَصَ لِهَذَا الْمَرَضِ، وَالْمَحْلَلُ لَهُ، ثُمَّ الْمُعَالِجَ لِأَدْوَاتِهِ بِمَا كَتَبَ مِنْ نَفَائِسِ الرَّدُودِ عَلَيْهِمْ.

وقد آذاه ذلك لمعاداة الوجودية في عصره وبعد عصره إلى يوم الناس هذا.

وَمِنْ أَبْرَزِ أَعْدَائِهِ الَّذِينَ ظَهَرُوا فِي الْوَقْتِ الْقَرِيبِ، وَأَسَدَّلُوا عَلَى وَجُوهِهِمْ أَقْنَعَةَ التَّنْزِيهِ، عَدُوُّ أَهْلِ الْحَدِيثِ: زَاهِدُ الْكُوْثُرِيِّ!

فقد كان متستراً بالعقيدة الماتريديّة، مُظْهِراً لَهَا، وَتِلْكَ تَرَى - وَإِنْ تَنَاقَضَتْ - التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، مُبْطِئاً لِعَقْدِ الْقَوْلِ

بالوجود الواحد - مذهب شيخه الأكبر الذي يُقَدِّسُ روحَهُ وسِرَّهُ!  
ولذلك عَادَى أبا العباس، وجَعَلَتْ بِغَضَّتِهِ له ولأهل الحديث،  
تَنْضَحُ مِنْ خَلَلِ مَا سَطَرَ! فكان قَمِيناً بأن يكونَ جَهْمِيَّ عصرِهِ الْمُتَفَحِّمَ!  
ولأجل وجوديته الباطنة، وماتريدته المعلنة عَدَا الخِلافَ بينه  
وبين خصم الوجودية العلامة التركي: مصطفى صبري رحمه الله،  
منابذةً وَسَبَاباً كوثرياً، أَخْرَهُ إلى أن ثَقُلَ المرضُ على الشيخ صبري،  
وأقعدَهُ عن الرد.

ولَمَنْ عَظُمَ لَدَيْهِ أَنْ يُتَّهَمَ الكوثريُّ بالوجودية أقول:

هناك رَجُلَانِ أَدْرَكَاهُ بمصر، وَحَضَرَا مجلسَهُ، هما: الأستاذ  
محمد أمين أوغلو وأخوه أحمد يسكنان هذه الأيام قُونية، حَدَّثَانِي غيرَ  
مرة، بأنَّ خالهما الشَّيْخَ علي القدسي النقشبندي ناقش الكوثريَّ في أنَّ  
النقشبندية أَهْلٌ وَخِدةٌ شُهود، لا وَحدةٌ وجود، والكوثريُّ يَأْبَى إلا أَنَّهُم  
وجوديةٌ. فلما طَالَ الحديث، وعاند الكوثريُّ، قال علي القدسي في  
معرض التعريضِ بِأَسَاسِيَّاتِ المذهب:

إذا إِذْنٌ لي فساذهبُ لقضاء حاجتي!

فكأنما أَلْقَمَهُ الحَجَرَ! واخْتَدَّ غَضْبُهُ مما سَمِعَ.

وَمَنْ طالبني مزيداً من الدليل، فعليه بكتاييه: ولعلهما أولُ وَآخِرُ  
ما كتب:

(إرغام المريد) و(الاستبصار).

فانظر فيه - أيها المتشكك - يَنْكَشِفُ لَكَ بَعْضُ خَبَايَا حِقْدِهِ على  
السلفية.

وقد سألتُ تلميذَ الكوثريِّ والشيخ صبري: الأديبَ الشاعرَ الشَّيْخَ

علي علوي إبراهيم بالمدينة النبوية، وهو بَلَدِيٌّ علي القدسي، ويعرفه: هل تَتَّهَمُ القدسيَّ وَمَنْ أَخْبَرَ عنه بالكذب على الكوثري في حَبَرِ ذَاكَ النَّقَاشِ؟

فقال: لا أظنهم يستحلون الكذب.

وَقَدْ بَدَأَ لي أَنَّ الرَّدَّوَدَ العلمية على أَهْلِ وحدةِ الوجودِ قد كَمَلَتْ بما سَطَّرَهُ أَبُو العباس ابن تيمية في كتبه. وَمَنْ جاء بعده من علماء المذاهبِ الأربعةِ فلا يَزِيدُ المرءُ - اليومَ - إِنْ رَدَّ عليهم بغير النقلِ عنهم.

والذي أَقْرَحَهُ على المعاصرين من الكُتَّابِ أَنْ يستلِمَ الرأْيَ - رأْيَ الرَّدِّ عليهم - كُتَّابُ الأدبِ السَّاخِرِ في العالمِ العربي، وغير العربي! هذا؛ لأنني أرى أَنَّ في كلام ابنِ عربي مُنْظَرَ المذهبِ - مادةِ خِصْبَةٍ لِلسَّخَرِ!

على أَنَّ ينضبطَ السَّخَرُ بما لا يجوزُ أَنْ يُدَاخِلَهُ مِنْ أُمُورِ العقيدة. كيف لا؟! وهو المذهبُ القائلُ بأنَّ كُلَّ الوجودِ - في الحقيقةِ - هو الله، وإنما العقلُ والعادةُ والعُزْفُ هي التي تَهْمُ فلا تَعْرِفُ الأشياءَ على ما هي عليه، وتنخدِعُ بالمظاهرِ والمَجَالِي!

أرى أَنَّهُ يمكنُ الإفادةَ مِنْ هذا الكلامِ، وما تفرَّعَ عنه في رواياتٍ ساخرةٍ، ومسرحياتٍ هَزْلِيَّةٍ - إِنْ كانتِ جائزة! - مِنْ تلك التي تدخلُ في تصنيفِ (اللامعقول) وهي قَصَصٌ لا يربطها العقلُ - كما يريدُ الصوفيةُ الوجوديةُ - فالقاتلُ في الروايةِ - يكونُ عَيْنَ المقتولِ، والفَاعِلُ للفحشاءِ عَيْنَ المفعولِ به، والمسروقُ والسارقُ والسَّرِقةُ عَيْنٌ واحدة!

ثمَّ سائرُ البناءِ القَصَصِيِّ العَابِثِ يُبْنَى على هذه المتناقضاتِ!

ولك أَنْ تَتَصَوَّرَ: كَيْفَ تَكُونُ السَّخَرِيَّةُ وَالطَّنَرُ، إِذَا تَنَاوَلَ كُتَّابُ  
أَعْمِدَةِ الصُّحُفِ قَضَايَاهُمْ السِّيَاسِيَّةَ الْإِقْلِيمِيَّةَ، وَغَيْرَهَا مِنْ هَذَا الْمُنْطَلِقِ!!  
إِنهَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - كَافِيَةٌ فِي التَّجْدِيدِ لِأَدَبِ سَاخِرٍ، وَبَيِّنَةٌ تَضْرُخُ -  
فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ - بِهَزْلِيَّةِ الْمَذْهَبِ، إِذَا أُخِذَ وَجْهَةٌ جِدِّيَّةٌ!

وَقَدْ حَاوَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُدَافِعِينَ عَنْ ابْنِ عَرَبِيٍّ مِنَ التُّرْكِ وَالْعَرَبِ  
وغيرهم - أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ مُقَلِّدِيهِ فِي الْعَرَبِ - مِنْ فَلَاسِفَةِ  
الْأُورُوبِيِّينَ (كَاسِينُوزَا) - مِثْلًا - بِمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْفُرُوقِ.

فَقَدْ كَانَ قَدَمَاءُ الْوُجُودِيَّةِ - مِنْ أَمْثَالِ: الْجَامِيِّ وَالنَّابُلْسِيِّ وَمَنْ  
يَقْرُبُ مِنْ زَمَانِهِمَا - يَزَوُّنَ هَذَا تَحْقِيقًا خَاصًّا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الصُّوفِيَّةُ مِنَ  
الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا الْمَعَاصِرُونَ (لِإِسْبِينُوزَا) فِي الشَّرْقِ، فَقَدْ كَانُوا يَجْهَلُونَ أَنَّ  
هَنَّاكَ يَهُودِيًّا هُولَنْدِيًّا يُشَاطِرُ شَيْخَهُمُ الْأكْبَرَ فِي الْحَقِيقَةِ الَّتِي تَوَصَّلَ  
إِلَيْهَا، وَبَلَغَ مِثْلُهُ إِلَى لُبِّ اللَّبِّ (وَحْدَةُ الْوُجُودِ)!

كَانُوا يَجْهَلُونَ ذَلِكَ؛ إِذْ لَمْ تُتَرْجَمْ كُتُبُهُ، وَكُتِبَ أَمْثَالُهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ  
أَوْ الْأَلْسُنِ الشَّرْقِيَّةِ بَعْدُ. لَقَدْ كَانَ تَطَابَقًا مُؤْذِنًا لِلْعُقُلَاءِ، بِأَنَّ مَذْهَبَ  
الْوَحْدَةِ هَذَا دَاءٌ مَنْ أَصِيبَ بِهِ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَوَارِضٌ مُتَشَابِهَةٌ لِكُلِّ مُبْتَلَى  
بِهِ! يَقُولُ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ مَدُكُورُ: ... قَلَّ أَنْ نَجِدَ تَوَافُقًا فِي الرَّأْيِ إِلَى  
هَذَا الْحَدِّ.

حَتَّى بَيَّنَ الْأَسَاتِذُ وَتَلْمِيزُهُ!

فَابْنُ عَرَبِيٍّ وَ(إِسْبِينُوزَا) يَعْتَنِقَانِ مَعًا مَذْهَبَ وَحْدَةِ الْوُجُودِ،  
وَيُصَوِّرَانِهِ تَصَوِيرًا يَكَاذُ يَتَفَقُّ فِي التَّفَاصِيلِ وَالْجَزْئِيَّاتِ! فَضْلًا عَنِ  
الْأَصُولِ وَالْمَبَادِيءِ - فَهَمَّا يُقَرَّرَانِ: أَنَّ الْعَالَمَ شَيْءٌ وَاحِدٌ!

وَأَنَّهُ هُوَ اللَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ!

ويقولان: بواحدِيَّةٍ، لا تَعُدُّ فيها، ولا كَثْرَةً، ولا خَلْقًا، ولا  
صُدُورًا!

ويقولان - في الوقتِ نفسِهِ - بالوَهِيَّةِ شامِلَةٍ، تستوعِبُ الكَوْنَ  
كُلَّهُ!

فكلُّ شيءٍ في العالمِ واحدٌ. والله هُوَ الكلُّ في الكلِّ!!

وهذا العالمُ خاضِعٌ لقانونِ الوجودِ العامِّ، كما قال ابنُ عربي أو  
لضرورةِ الطَبِيعَةِ الإلهِيَّةِ كما قال (إسبينوزا)<sup>(١)</sup>.

فلما رأى وجودِيَّةُ الشرقِ - أواخرَ القَرْنِ المِيلادي التاسع عشر -  
هذه الحَقِيقَةَ، أخذتهم الصاعقةُ، ثم لما رَجَعَتْ إليهم، عقولُهم أو  
بعضُها، رَأَوْا أَنَّ مِنْ أَكْبَرِ السَّقُوطِ والخِذْلانِ لمذهبهم أَنَّ يُشَارِكَ مُلْحَدُ  
يهوديٍّ - كَفَرَهُ اليهودُ أَنفُسَهُمْ - شَيْخَهُم الأَكْبَرُ ابنُ عربي في قضايا  
المذهبِ عَيْنِهِ (!) هذه المُشَارَكَةُ. فَجَعَلَ كثيرٌ منهم - مِنْ أمثالِ  
إسماعيلِ قَنِّي - وهو أَحَدُ الذين رَدَّ عليهم مصطفى صبري - وفريد بك  
(كام) من الترك، وَمِنْ المعاصرين: الدكتور حسام الدين أردم أستاذِ  
الفلسفَةِ بقونية، ومن العرب: الدكتور مصطفى محمود المصري  
المعروف، وغيرهم، جعلوا - جميعاً - بَعْدَ الوقُوفِ على هذه الحَقِيقَةِ  
المُرَّةِ، يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مذهبِ الصُوفِيَّةِ من أَهلِ وحدةِ الوجودِ، وبين  
أَضْرابِهِم في الغربِ، فقالوا عن الشرقيين: إنهم أَهلُ وحدةِ وجودٍ،  
وعنِ الغَرْبيين: إنهم أَهلُ وَحْدَةِ المَوْجُود (!) أو الوجودِيَّةِ الماديَّةِ!

وكلُّ ما جاؤوا به لا طائِلَ تَحْتَهُ أو وَرَاءَهُ!

(١) مِنْ مقالٍ له بعنوان: (وحدة الوجود بين ابن عربي وإسبينوزا) ص ٣٧٨، الكتاب

التذكاري بمناسبة ميلاد ابن عربي، ١٩٦٩م - القاهرة.

فَهِىَ لَا تَعْدُوا أَنْ تَكُونَ فُرُوقاً ثَقَافِيَةً بَيْنَهُمْ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ مُسْتَوُونَ، وَمُتَّفِقُونَ فِي الْأَسَاسِ.

كَلَّا الْفَرِيقَيْنِ لِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ عَنْ اللَّهِ - تَعَالَى وَتَبَارَكَ عَمَّا يَقُولُهُ الْمَلْحَدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا - الْعَلِيِّ عَلَى مَاذَا؟ وَمَا تَمَّ غَيْرُهُ؟  
ويقولون: سَبْحَانَ مَنْ أَظْهَرَ الْخَلَائِقَ وَهُوَ عَيْنُهَا!

وكلاهما ينفون عن الله - تَعَالَى - صِفَةَ الْعُلُوِّ الرَّحْمَانِيِّ، وَالْمُبَايَنَةِ لِلْمَخْلُوقَاتِ.

وهذا هُوَ أَسُّ الْبَلَاءِ الَّذِي أَضَلَّهُمْ، وَأَضَلَّ غَيْرَهُمْ مِمَّنْ بَقِيَ مُتَذَبِّبًا مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَآثِرِيَّةِ الَّذِينَ هُمْ لَا إِلَى الْوَجُودِيَّةِ يَرْكُضُونَ، وَلَا إِلَى السَّلَفِيَّةِ يُسْرِعُونَ!!

وصاحبنا الحلبي - رحمه الله تعالى - أَحْسَنَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَبَّهْ لِهَذَا الْأَسَاسِ الَّذِي تَنَبَّهَ لَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - أَجْزَلَ اللَّهُ مَثُوبَتَهُ - وَغَيْرِهِ مِمَّنْ حَكَّمَ عَقْلَهُ الصَّحِيحَ، وَشَرَعَ رَبِّهِ الْقَوِيمَ فِي عِلَاجِ الْمَوْضُوعِ. وَسَيَلَحْظُ الْقَارِئُ أَنَّ كِتَابَهُ الَّذِي نَمْتَدِّحُهُ (نِعْمَةُ الذَّرِيعَةِ فِي نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ) لَمْ يَخْلُ مِنْ سُيُولِ الْغَضَبِ الَّتِي تَدْفَقَتْ مِنَ الْمُؤَلِّفِ - صَاحِبِنَا - عَلَى ابْنِ عَرَبِي، وَهُوَ يُنَاقِشُهُ، فَهِيَ سُيُولُ غَضَبِ اللَّهِ تَعَالَى حِينَما انْتَهَكَ الْأَبْعَدُ - ابْنُ عَرَبِي حُرْمَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وهكذا فَعَلَ التَّفْتَازَانِيُّ حِينَ عَرَضَ فِي رَدِّهِ عَلَى صَاحِبِ «الْفُصُوصِ» - ابْنِ عَرَبِي - بِرَدِّ عَلَى مَثِيلِهِ، وَتَلْمِيذِهِ - كَمَا قِيلَ - جَلَالِ الدِّينِ الرَّومِيِّ، الشَّاعِرِ الْمَعْرُوفِ، وَالْمُعَظَّمِ عِنْدَ الْغَافِلِينَ عَنْ وَجُودِيَّتِهِ، وَمُجُونِيَّاتِهِ، الْمُتَنَبِّئَةِ فِي شِعْرِهِ.

قال التَّفْتَازَانِيُّ: (وَقَدْ اتَّخَذَ الْجَلَالُ الرَّومِيُّ مِنْ هَؤُلَاءِ<sup>(١)</sup>: الشَّمْسُ

(١) يعني أهل وحدة الوجود.



التبريزي<sup>(١)</sup> إِلَهًا حَيْثُ قَالَ - بِالْفَارْسِيَّةِ:

شَمْسٌ مَسْ مَن	وَخُدَايَ مَن
عَمَرٌ مَن	وَبَقَايَ مَن
ازرتو بـ حَق	رِسِيَدَهُ أَم
أَي حَق حَق	كَذَار مَن

ترجمته بالعربية: شمسي وإلهي، عمري وبقائي مِنْكَ وَصَلْتُ إِلَى الْحَقِّ يَا حَقُّ الْمُؤَدِّي لِحَقِّي.

فأطلق اسمَ الإلهِ وَالْحَقِّ عَلَى التبريزي!!

وحاصلُ كلامِهِ أَنَّهُ يَقُولُ لِلتبريزي: أَنْتَ إلهي الذي أَوْصَلْتَنِي إِلَى الْحَقِّ، وَأَنْتَ الْحَقُّ الَّذِي أَذِنْتَ حَقِّي، حَيْثُ عَلِمْتَنِي مَذْهَبَ الْوُجُودِيَّةِ، وَعَرَّفْتَنِي أَنَّكَ وَجَمِيعَ الْمُمْكِنَاتِ إِلَهٌ.

ولولا أَنَّكَ لَكُنْتَ أَعْتَقَدُ كَمَا يَعْتَقِدُ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْأُئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَالْجَمَاهِيرِ وَالذُّهَمَاءِ: أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - هُوَ غَيْرُ وَجُودِ الْكَائِنَاتِ، خَالِقُ الْمَخْلُوقَاتِ، مُوجِدُ الْمَوْجُودَاتِ الْحَادِثَةِ عَلَى مَا ثَبَتَ بِقَوَاطِعِ الْعَقْلِ وَالْأَرَاءِ، وَنَطَقَ بِهِ الْكُتُبُ الْمَنْزُلَةُ مِنَ السَّمَاءِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَكُنْتُ مِنَ الْقَاصِرِينَ الذَّاهِلِينَ، لَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ الْوَاصِلِينَ(!) وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَادٍ مَعَاشِرِ الْمُسْلِمِينَ - فَضْلاً - عَنْ أُئِمَّةِ الدِّينِ، وَرُؤَسَاءِ الْحَقِّ وَالْيَقِينِ - أَنَّ مَنْ تَدَيَّنَ بِهَذَا الضَّلَالِ

(١) شمس الدين التبريزي ضالٌّ وَجُودِيٌّ حُلُولِيٌّ: عَشِيقُهُ الْجَلَالُ الرُّومِي، وَلَهُمَا قِصَّةٌ تَطُولُ.

(٢) نَقْصٌ وَتَنَاقُضٌ عَظِيمَانِ أَنْ لَا يُضَيَّفَ التَّفْتَازَانِي إِلَى كَلَامِهِ هَذَا: (وَأَنَّ اللَّهَ مَبَايِنٌ لِمَخْلُوقَاتِهِ، غَيْرٌ مُخْتَلِطٌ بِهِمْ أَوْ سَارٌ بِذَاتِهِ فِيهِمْ، وَأَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ عَالٍ بِذَاتِهِ عَلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ). إِذْ يَهْدِي الْعَقْدَيْنِ السَّلَفِيَيْنِ يَقْطَعُ طَرِيقَ كُفْرِهِمْ، وَيَتَّبِعُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، كَمَا فَهَمَهُمَا الرِّعَالُ الْأَوَّلُ وَاعْتَقَدُوهُمَا.



المبين، وتَجَنَّبَ بهذا المذهبِ الباطلِ اللعينِ، فقد سَجَّلَ على نفسه - وإنْ عَبْدَ عِبَادَةَ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، أَوْ ظَهَرَ عَلَيْهِ خَوَارِقُ الْعَادَاتِ - بِأَنَّهُ أَكْفَرُ الْكَافِرِينَ، وَأَخْسَرُ الْخَاسِرِينَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُضْغِي إِلَى مَا يَقُولُهُ أَتْبَاعُهُ الذَّابُونَ عَنْهُ مِنْ أَنَّ صُدِّرَ هَذَا الْكَلَامُ وَأُمَثِّلَهُ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ حَالُ غَلَبَاتِ الْوَجْدِ وَالسُّكْرِ (...).

ثم قال<sup>(١)</sup>: (ثم إِنَّ الزنادقةَ يتمسكون بهذا البيتِ وأمثالِ، التي هي هَذَا الْمَحْلُولِينَ، وَهَذَيَانِ الْمُلْحِدِينَ فِي اتِّخَاذِ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ إِلَهًا، وَيَذَرُونَ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْكُفَّةِ وَالْيَتِيمَ أَزْيَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٨٠)).

وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَزْيَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾. فلا يَنْفَعُ مَعَ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةِ السَّفَلَةِ الْكَلَامُ، وَإِنَّمَا النَّافِعُ مَعَهُمُ الْعَضْبُ وَالضَرْبُ بِالْحُسَامِ الْمَشْرِفِيِّ الصَّمْصَامِ (...).

قلتُ: هذه الْعَضْبَةُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ التَّفْتَازَانِي لَهَا مِثْلٌ عِنْدَ صَاحِبِنَا الْحَلَبِيِّ، حَيْثُ قَالَ - وَهُوَ يَخَاطِبُ ابْنَ عَرَبِي فِي هَذَا الْكِتَابِ (نَعْمَةُ الذَّرِيعَةِ فِي نَصْرَةِ الشَّرِيعَةِ) -: (فَلَا يَفِيدُ مَعَكَ إِلَّا الضَرْبُ الْوَجِيعُ)<sup>(٢)</sup>.

وهذا يذكِّرُنِي بِفَتْوَى الْأَبِيِّ السَّعُودِ صَاحِبِ التَّفْسِيرِ، الَّذِي وَرَدَ سَوَالٌ بِالْتُرْكِيَّةِ هَذَا مَعْنَاهُ: مَا يُلْزَمُ شَرْعًا زَيْدًا مِنَ الْأُثْمَةِ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ كَانَ الْمَنْصُورَ (الْحَلَّاجَ) كَافِرًا بِحَسَبِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ، وَدَعَوَاهُ صَادِقَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ؟

(١) من رسالة في الرد على أهل وحدة الوجود. طبعت في اصطمبول سنة ١٢٩٤هـ. ويزعم إسماعيل فني الوجودي التركي وَمَنْ لَفَّ لَفَّهُ أَنَّهَا لِلْعَلَاءِ الْبَخَارِيِّ.

(٢) وقال في موضع آخر: (فَلَا يَفِيدُ فَيْكَ كَمَا فِي حَزْبِكَ السُّفْسَطَائِيَّةِ إِلَّا الْحَرْقُ بِالنَّارِ وَنَحْوُهُ).

ما يلزمه إن كان اعتقاده على هذا؟

فقال - الله ذرّه - باختصارٍ فيه مَعْنَى لا يخفى على القاريء:

الجواب: يَلْزِمُهُ مَا لَزِمَ الْمَنْصُورُ<sup>(١)</sup>!!

ويعني - رحمه الله - أن يُقَدِّمَ فَتُضْرَبَ عُنُقُهُ - بَعْدَ اسْتِثَابَتِهِ -  
فحَكَمَ عَلَيْهِ بِالرَّدِّ عَنِ الْإِسْلَامِ.

ولست أدري ما كَانَ سَيَقُولُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رحمه الله تعالى -  
الذي حَكَمَ عَلَى أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ  
وَيُشْهَرُ، مَا هِيَ الْكَلِمَاتُ الَّتِي كَانَتْ تَصْدُرُ عَنْهُ، لَوْ وَقَفَ عَلَى كُفْرِ  
الوجودية الصريح؟!

هَذَا وَإِنْ مِنْ وَاجِبٍ كُلِّ مُسْلِمٍ وَاعٍ لِلْأَخْطَارِ الَّتِي تُهَدِّدُ دِينَهُ وَإِخْوَانَهُ  
الْمُسْلِمِينَ، أَنْ يُحَذَّرَ الَّذِينَ يُحْسِنُونَ الظَّنَّ بِالوجودية المُرَاقِ، وَيَبْذُلَ مَا فِي  
وُسْعِهِ لِبَيَانِ ضَلَالِهِمْ فِي الصَّحَفِ وَالْمَجَلَاتِ وَالْكَتَبِ، فَإِنَّ الْمُسْتَشْرِقِينَ  
وَالْعِلْمَانِيَّينَ وَالوجوديينَ حَرِيصُونَ عَلَى إِحْيَاءِ كُتُبِ وَمَفَاهِيمِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ.  
يَبْذُلُونَ الْأَمْوَالَ، وَيَعْقِدُونَ الْمُؤْتِمِرَاتِ لِأَجْلِهَا. وَالْمُسْتَعْفَلُونَ مِنَ الطَّرِيقَةِ  
الصُّوفِيَّةِ يُشَارِكُونَهُمْ، لِانْغِمَاسِهِمْ فِي الْجَهْلِ وَالْبَدْعِ.

فَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَعْصِمَنَا وَأُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
وَسَلَّمَ مِنْ شُرُورِهِمْ، وَأَنْ يَرُدَّ كَيْدَ الْأَعْدَاءِ فِي نَحْوِهِمْ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ  
وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وكتب أبو الفضل محمد بن عبدالله القونوني

في ٢٨/٨/١٤١٨ هـ

(١) منتخبات من فتاوى أبي السعود. بالتركية العثمانية. جمعها محمد أرطغرل

ص ١٩٢ اصطمبول ١٩٩٣م - دار أندرون.